المحور الرابع: مسارات التحول الديمقراطي ومراحله: إن عملية التحول الديمقراطي التي تمر بعدة مراحل ومن خلال مسارات خاصة تتخذها عملية التحول حتى تصل إلى غايتها وقد تناولت العديد من الدراسات مسارات ومراحل التحول الديمقراطي لما لهما من أهمية وما بينهما من ارتباط فلا يمكن أن تتم مراحل عملية التحول إلا من خلال تلك المسارات فالتحول الديمقراطي كالجنين الذى يمر بمراحل نمو متتابعة تتخذ أشكالا معينة والارتباط بينهما طرديا.

أولا : مسارات و أشكال التحول الديمقراطي. ويقصد بها تلك الأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي، والإجراءات التي اتبعت للإطاحة بالنظام عير الديمقراطي، ومع الصعوبة البالغة في تبيان كل حالة من حالات التحول الديمقراطي منفرد، بوصف أن كل حالة لها مسارها وخصائصها المستقلة، تسعى الدراسة في هذا إلى التمييز بين أربع مسارات رئيسية للتحول، مع العلم بأن حالة واحدة قد تتضمن مزيجا من أكثر من مسار للتحول على المستوى النظري، ويمكن التمييز بين أربع مسارات هي: التحول من أعلى، التحول من خلال التفاوض، التحول من خلال الشعب، التدخل الأجنبي.

وإذا كانت عملية التحول إلى الحكم الديمقراطي تحدث نتيجة عوامل عديدة، داخلية وخارجية، يتفاوت تأثيرها من حالة إلى أخرى، فإن طبيعة الفاعلين السياسيين وميزان القوة النسبي بينهم هو الذى يحدد في الغالب طريقة أو أسلوب التحول الديمقراطي. ومع التسليم بصعوبة تصنيف طرق التحول إلى الحكم الديمقراطي نظرا لتعددها وتداخلها، فإنه من واقع خبرات وتجارب الدول التي شهدت تحولًا ديمقراطيًا خلصت بعض الأدبيات إلى بلورة أربعة طرق رئيسة للتحول تختلف مسمياتها من باحث إلى آخر، وهي : التحول من أعلى، أي الذى تقوده النخبة الحاكمة أو الجناح الإصلاحي فيها. والتحول من أسفل، وهو الذى تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام الحاكم أو إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية. والتحول من خلال التفاوض والمساومة بين الحكم وقوى المعارضة والتحول الناجم عن تدخل

عسكري خارجي. وقد ميز صاموئيل هنتغتون بين أربع أنماط لعمليات التحول الديمقراطي في النظم التسلطية، وهي التحول والتحول الإحلالي، ثم الإحلال، وأخيرا التدخل الأجنبي.

1- المسار الأول التحول من أعلى: هو تحول تقوده و تهندسه القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة، أي أنه تحول يتم من داخل النظام القائم، وعادة ما تبدأ عملية التحول عندما تتوفر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلبا على شرعية السلطة، وتخلق لدى النخبة الحاكمة قناعة مفادها أن كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية. وفي بعض الحالات كان للجناح الإصلاحي داخل النخبة الحاكمة دور كبير في عملية التحول الديمقراطي. ومع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود تباينات بين تجارب الدول التي شهدت تحولًا ديمقراطيًا من أعلى، فإنه يمكن القول: إن عملية التحول طبقا لهذا المسلك غالبا ما تتم بإحداث تحول تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدأ بالتحرك على طريق الانفتاح السياسي، ويكون ذلك مقدمة للتحول الديمقراطي. و قد تأتي بعد ذلك مرحلة أخرى تتمثل في ترسيخ الديمقراطية.

وبصفة عامة، فإنه في ظل حالات التحول الديمقراطي من أعلى غالبا ما يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة، فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف، ومن ثم محدودية القدرة على التأثير في إدارة عملية التحول ومن بين الدول التي شهدت تحولًا ديمقراطيًا من أعلى: إسبانيا والبرازيل. ويمكن التمييز بين القيادة السياسية المدنية والقيادة العسكرية للنظام غير الديمقراطي، ومن ثم يمكن التمييز بين مسارين فرعيين:

أ- الأول يتضمن مبادرة من قبل قيادة سياسية مدنية.

ب- الثاني يتضمن مبادرة من جانب قيادة عسكرية حاكمة.

وهذا النمط من عمليات التحول الديمقراطي الذى أطلق عليه صاموئيل هنتغتون (التحول).

2- المسار الثاني التحول من خلال التفاوض. يحدث التحول هنا على أرضية اتفاق أو تعاقد يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة. وغالبا ما يأتي ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين،

فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات القمعية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، وأن كلفة الانفتاح السياسي والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها –أي النخبة الحاكمة– هي أقل من كلفة الاستمرار في السياسات غير الديمقراطية. وعلى الطرف المقابل، تبدو قوى المعارضة غير قادرة على إطاحة النظام، وبالتالي تجد أنه لا بديل أمامها غير التفاوض والمساومة مع النخبة الحاكمة من أجل التحول إلى الديمقراطية ويُلاحظ أن المفاوضات والمساومات بين الجانبين جرت في كثير من الحالات على خلفية تظاهرات واحتجاجات شعبية حركتها قوى المعارضة، وممارسات قمعية من جانب السلطة. وقد حدث هذا النمط من التحول الديمقراطي في بلدان عديدة منها: بولندا وجنوب أفريقيا والسلفادور ونيكاراجوا.

وهذا النمط من التحول والذى أطلق عليه صاموئيل هنتغتون (التحول الإحلالي) دائما يحدث عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل.

ومن بين العوامل المهمة التي تدفع قادة النظام السلطوي إلى الدخول في مفاوضات مع القوى المعارضة احتمال أفول نجم النظام السياسي أو أفول نجم إيديولوجيته، والتردي الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس، أو ضغوط خارجية متزايد.

أما بالنسبة للعوامل التي قد تدفع بالقوى السياسية والاجتماعية المعارضة إلى الدخول في الحوار فقد تتمثل في افتقادها للقوة الكافية للإطاحة بالنظام القائم قسرا، مما قد يدفعها إلى قبول التفاوض على أمل التوصل إلى ميثاق يرضي كافة الأطراف ذات الثقل.

وقد تعددت الحالات التي شهدت هذا المسار وأبرزها وضوحا حالة جنوب إفريقيا كمثال للتفاوض خلال عامي 1989– 1990 بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية. ولضمان نجاح الميثاق الذي يتم التوصل إليه عبر التفاوض ينبغي بالضرورة أن يكون ميثاقا

شاملا لا يستبعد أيا من الفاعلين السياسيين ذوي الثقل، فيصبح الميثاق بمثابة سياج لعدم الإضرار بمصالح أي طرف، فهو بناء هرمي يعتمد أعلاه على أسفله، ويشتمل على عدة مكونات، فثمة اتفاق بين القيادات العسكرية والمدنية حول شروط إقامة حكم ديمقراطي تتحقق فيه السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، وهناك اتفاق بين الأحزاب السياسية على التنافس وفقا لقواعد الحكم الجديد، وإقامة اتفاق بين أجهزة الدولة وتنظيمات رجال الأعمال والاتحادات التجارية لاحترام الحقوق وإعادة توزيع المنافع، ومن ثم إقامة ترتيبات مؤسسية جديدة تتفق والإطار الديمقراطي المرغوب.

3- المسار الثالث التحول من أسفل (من خلال الشعب): يأخذ هذا النمط للانتقال شكلين رئيسيين:

أولهما، الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي على غرار ما حدث في كل من الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك.

وثانيهما، الانتقال الذى تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية. ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله.

وبصفة عامة، يعكس هذا النمط من الانتقال حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين الحكم وقوى المعارضة لصالح الأخيرة، وبخاصة في حالة انهيار شرعية السلطة، وتصدع النخبة الحاكمة، وتخلى الجيش عن مساندة النظام التسلطي، ووجود تأييد شعبي واسع للمعارضة. وعادة ما تتوافق قوى وأحزاب المعارضة على خطوات وإجراءات لتأسيس نظام ديمقراطي على أنقاض النظام التسلطي. وقد حدث الانتقال وفقا لهذا النمط في بلدان عديدة من بينها: البرتغال واليونان والأرجنتين ورومانيا.

وهذا النمط من التحول أطلق عليه صاموئيل هنتغتون (الإحلال) ويقصد بذلك أن التحول الديمقراطي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية والإضرابات العامة عير المنظمة، وقيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية الرافضة للوضع القائم، فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف سعيا لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية.

وقد تعددت النماذج التي شهدت اضطرابات سبقت عملية التغيير السياسي منها مالي والجزائر، كما قد تنجح الحركات الاجتماعية الغاضبة في إقصاء قيادة لا تحظى بالقبول والشرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي أجبر فيها الرئيس " جوزيف أسترادا " على التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي تطالب بملاحقته قضائيا على مخالفات مالية وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها أو شارك مع قيادته في ارتكابها.

وهكذا تتعدد أنماط التحول الديمقراطي، و تجدر الإشارة إلى أن سائر عمليات التحول مع تميزها بالتعقد وتعدد المراحل قد تشهد واقيا تداخل أكثر من مسار من المسارات السابقة لإحداث عملية التحول الديمقراطي أو البدء فيها.

4- المسار الرابع التدخل الأجنبي: وهو النمط الرابع الذى تحدث عنه صاموئيل هنتغتون وغالبا ما ارتبط هذا النمط من التحول الديمقراطي بحروب وصراعات، تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنا داخلية وإقليمية ودولية. وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح إصلاحي داخله، وعجز قوى المعارضة عن تحديه وإطاحته بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية. وفى ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال و التحول إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي الذى يمكن أن تقوم به دولة واحدة على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأميركية في كل من جرينادا وبنما في ثمانينيات القرن الماضي، أو تحالف يضم مجموعة من الدول على غرار الحرب التي قادتها واشنطن بمشاركة دول أخرى ضد أفغانستان في عام 2001، وضد العراق في عام 2003.

وعادة ما يحدث التدخل العسكري الخارجي لأسباب وذرائع مختلفة منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، والتدخل لأسباب إنسانية، ووضع حد لحرب أهلية طاحنة...إلخ. ويُلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيسي أو المبدئي، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى وإذا كان التحول الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الخارجي قد نجح في بعض الحالات كما هو الحال في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه فشل في حالات أخرى كثيرة أحدثها أفغانستان والعراق.

وقد اهتمت دراسات عديدة بتفسير ظاهرة فشل التدخل العسكري الأجنبي في تحقيق التحول الديمقراطي في عديد من الدول وبصفة عامة فقد أكدت خبرات وتجارب التحول الديمقراطي على أن طريقة التحول تؤثر على نوعية أو طبيعة النظام الديمقراطي الوليد، وعلى فرص واحتمالات استمراره وترسخه في مرحلة ما بعد التحول، حيث أن التحول السلس والسلمي الذى يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة، أو من خلال التفاوض بين الحكم والمعارضة، أو بعيد إطاحة النظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية سلمية غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية، وفرص أفضل لاستمرار وترسخ النظام الديمقراطي الناشئ.

وبالمقابل، فإن الانتقال والتحول العنيف يكون في الغالب مقرونا بدرجات أدنى من الديمقراطية، وفرص أقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره، بل إنه تزداد في مثل هذه الحالة احتمالات الارتداد إلى شكل من أشكال التسلطية، أو وقوع البلاد في صراع داخلي أو حرب أهلية. أما التحول الناجم عن التدخل العسكري الخارجي فقد نجح في حالات قليلة، وفشل أي حالات أخرى كثيرة. وقد كان لكل من النجاح والفشل ظروف ومعطيات خاصة.

ولا يرتبط الأمر فقط بالتدخل العسكري المباشر، بل أيضا على مسألة الإعانات التي تمنحها دول أجنبية التي تمنحها منظمات دولية، فيكون تأثيره على عملية الانتقال والتحول الديمقراطي بشكل غير مباشر، وربما أقرب مثال على التدخل الأمريكي في العراق وليبيا والذي جاء تحت مضلة الديمقراطية. وغالبا ما كانت هذه الإعانات تتخذ شكل دعم أو

تحفيزات لبعض دول العالم الثالث وفي نفس الوقت ،تشكل ضغط على هذه الأنظمة التسلطية لتحريكها في اتجاه الليبرالية الاقتصادية والسياسية والديمقراطية الليبرالية.

رغم المساعي الجادة من طرف الدول المتقدمة لبناء أنظمة ديمقراطية، وإنجاح مسلسل الانتقال الديمقراطي عن طريق المساعدات المالية والدعم بالتوجيه والأفكار إلا أنها لم تنجح بعد في تحصيل نتائج معقولة أو مشجعة. والمشكل هنا لا يرتبط بحجم الإعانات، بقدر ما يرتبط بالفكرة نفسها ومدى قابلية هذه المجتمعات لتحقيق الانتقال من وضع إلى وضع أخر. كما أنه ليس من المنطقي أن نستنتج من التجارب الغربية نسخا عربية، وحتى إذا ما تم ذلك، فحتما لن يدوم ولن ينعم بالاستقرار، لا لشيء، فقط لأنه ليس من الواقعي فرض خيرات سياسية على نخب أو أنظمة لا تجد في هذه الخيرات ما يناسبها. فالبناء الفعلي للديمقراطية يكون مصدره الشعب، انطلاقا من رغبته في التغيير، والاعتقاد التام بمبادئ الديمقراطية بالإجماع داخل المجتمع، فكلما كان التحول الديمقراطي خيارا جماعيا و قناعة وطنية، كلما كانت نسبة نجاحه أكبر.

ثانيا: مراحل عملية التحول الديمقراطي. يشير معظم الباحثين إلي أن عملية التحول الديمقراطي تمر بعدة مراحل، فالبعض يري أن هذه العملية تتم عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى تتمثل في الفترة التي تنقضي بين سقوط نظام وسيطرة النظام الذي يحل محله سيطرة تامة علي السلطة. وتشير إحدى الدراسات إلي أن هذه المرحلة تتسم بعدم اليقين السياسي, وإنها مادة للأحداث غير المرئية والاجراءات غير المحدودة والنتائج غير المقصودة والكبح الطبيعي للبنيا الاجتماعي والمؤسسات السياسية يتوقف مؤقتا، ويضطر الممثلون في الغالب للاختيار المتسرع والمضطرب والتحالفات التي يدخلون فيها عادة متغيرة وخاضعة للظروف.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة تدعيم الديمقراطية وتعني ثبات مستوي سلوك القادة السياسيين والتفسير العلمي والتنفيذ الفعلي للمؤسسات والقبول الحقيقي للديموقراطية من جانب المحكومين ومن جانب النخبة وإقامة آلية سياسية جديدة تحمي المصالح وتضمن

الوساطة بين المجتمع والدولة وبين قطاعات المجتمع المختلفة، وباختصار فإن التدعيم يعني نهاية مرحلة تعليم الديمقراطية.

في حين أن **المرحلة الثالثة** هي مرحلة استقرار الديمقراطية و تجذر مؤسساتها في المجتمع وتتشكل ثقافة المجتمع السياسي بما يؤدي إلي رفض كل بدائل الديمقراطية وهما التحول إلي الليبرالية السياسية والتحول إلي الديمقراطية ذاتها.

المحور الخامس: نماذج للتحولات الديمقراطية في إفريقيا. تشير عملية التحول الديمقراطي في العادة إلى التحرك من نظام أقل ديمقراطية (الشمولية بأشكالها المختلفة) إلى مجتمع أكثر ليبرالية وديمقراطية حيث تصبح القيمُ الديمقراطيةُ، والتي تشمل الانتخابات الدورية والحرة والعادلة والموثوقة بالإضافة إلى حكم القانون والقضاء المستقل والمجتمع المدني النشط والإعلام الحر والمفتوح والمستقل والعلاقة المتوازنة بين المجتمع المدني والعسكر، الطرقَ الوحيدةَ المقبولة لتنظيم أمور المجتمع. وعادة ما تأخذ عملية التحول الديمقراطي نمطين أو نموذجين، هما التحول من الأعلى والتحول من الأسفل. أما الأول فتقوده القيادات (تتمركز حول الدولة) وتتضمن الحالات التي تستجيب القيادات فيها لوقائع سائدة بالبدء بالإصلاحات الديمقراطية. أما الثاني فيقوده الشعب (يقوده المجتمع) ويتمثل في ضغوطات شعبية من أجل إصلاحات ديمقراطية مستوحاة خاصة من المجتمع المدني النشط. وبينما يعتبر كلا الشكلين معترفًا به، لا يمكن التغاضي عن احتمال اندماج عناصر من كليهما في حالة تحول واحدة.

ويجدر بنا أن نلاحظ أنه بينما يعتبر التحول من الأعلى أكثر قدرة على تحقيق الديمقراطية، وخاصة من حيث التوجه الأكبر لكونه أكثر دقة في تحديد الجدول الزمني والخطوات الإجرائية والاستراتيجية ككل فإن التحول من الأسفل يشمل درجة عالية من الريبة والشك. وتعتبر هذه الصفات مثيرة للدهشة باعتبار أن جميع أشكال التحول، سواء من الأسفل أو من الأعلى، تحمل عناصر من الشك. ففي كلتا الحالتين، فإن قدرات قادة التحول على التلاعب والتزامهم بالإصلاحات التي قد تؤدي إلى ولادة الديمقراطية قد لا تكون

معروفة بشكل واضح. كما قد تؤدي التدخلات من قبل بعض القوى المضادة للديمقراطية إلى تحجيم أو تأجيل أو إطالة عملية التحول. في السياق الإفريقي، أوضحت التجارب أن التحولات الديمقراطية كانت في مجملها مستوحاة من الأسفل. وقد تم تحديد أربعة أنواع من التحولات تندرج ضمن هذا المتغير، وهي: (أ) المؤتمرات الوطنية. (ب) الثورات الشعبية. (ج) تشكيل الاتفاقيات. (د) إجراءات الأجهزة العسكرية. وبينما تتميز كل من هذه النماذج بصفات خاصة، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه في حالات كثيرة وُجدت تداخلات فيما بينها حيث وُجِد نموذجان أو أكثر في عملية تحول واحدة.

فلنأخذ المؤتمرات الوطنية على سبيل المثال، لا الحصر، والتي سُجِّلت من خلالها أهم الحالات في الدول الإفريقية الفرانكوفونية، مثل: بنين والغابون ومالي وتوغو. كما كان لدول نيجيريا وزامبيا مؤتمرات وطنية خلال وقت ما. وقد كانت هذه المؤتمرات نتاجًا لضغوطات شعبية من أجل الحوار الوطني والإصلاحات الديمقراطية. أما الثورات الشعبية فتقوم بها الشعوب نفسها بشكل رئيسي (وخاصة منظمات المجتمع المدني) والتي تطالب بتوسيع مساحة الديمقراطية. وبينما كان هذا النموذج سائدًا في التسعينات، فإن أقرب صورة له كانت الانتفاضات التي حدثت في شمال إفريقيا والتي أطاحت بأنظمة شموليه قديمة. ما نموذج تشكيل الاتفاقيات (مثل جنوب إفريقيا)، فيتضمن اتفاقًا بين نظام شمولي راحل وقادة ديمقراطيين قادمين، ويشمل هذا الاتفاق على وجه الخصوص منح حصانة لمسؤولين مهمين في الحكومة الراحلة من الملاحقة القضائية بخصوص جرائم مثل انتهاكات حقوق الإنسان والفساد والجرائم ضد الإنسانية وغيرها.

في نهاية المطاف، وبغضِّ النظر عن النموذج المتبع في التحول، فإن التحولات غالبًا ما تؤدي إلى انتخابات؛ وهذا يفسر التركيز الكبير على الدمقرطة عن طريق الانتخابات. وفي الحد الأدنى، تبقى الانتخابات أهم ظواهر عملية الديمقراطية وتقع أهمية ذلك في أن نجاح أو فشل عمليات التحول يعتمد بشكل كبير على السمات الديمقراطية للانتخابات والتي تقاس بدرجة المشاركة السياسية والتنافس والشرعية.

يطرح سعيد أديجومبي أربعة أنماط تفسر لنا التحول الديمقراطي في إفريقيا منذ تسعينات القرن الماضي، وذلك على النحو الآتي:

1-النمط الأول: مجتمع مدني قوي ومنظم، ويخوض معركة التغيير ضد النظام الحاكم، فتستجيب النخبة الحاكمة. ونتيجة هذه الحالة: أن الانتخابات أضحت وسيلة مهمة للإطاحة بالنظام الحاكم، ولعل أبرز الأمثلة على: بنين، زامبيا، مالاوي، والرأس الأخضر.

2- النمط الثاني: يقود المجتمع المدني إجراءات التغيير، بيد أن النظام الحاكم يقوم باختطاف نتائج عملية الانتقال الديمقراطي. وفي هذه الحالة تظل إجراءات القمع السياسي كما هي، ومن أبرز الأمثلة: التوغو، والغابون.

3- النمط الثالث: تأخذ الدولة على عاتقها زمام المبادرة للتغيير السياسي، وهو ما يطلق عليه نمط: "الديمقراطية الموجهة"، ويقوم النظام الحاكم بإدارة العملية الانتخابية بما يحافظ على مصالحه، ومن أبرز الأمثلة: الكاميرون، الجزائر وغامبيا.

4- النمط الرابع: يشير إلى الانتقال السياسي الذي يفضي إلى الصراع المفتوح والحرب الأهلية، ولعل أمثلة هذا النمط تعكسها خبرات: بورندي، والصومال، وجنوب السودان.